الأفعال المرتكبة من قبل تنظيم الدولة الإسلامية وتكييفها وفقاً للقانون الجنائي الدولي

مستشار قانوني وأستاذ مشارك بالجامعات السودانية

د. محمد أحمد عبد الله عبد الله

مستخلص:

حظي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (ISIL) بانتباه واسع النطاق عندما أطلق هجوماً في شهر يونيو/حزيران 2014م اجتاح فيه الموصل، وممارسةً للضغوط في الجنوب وصولاً إلى أطراف بغداد، وقد استحوذت جرائم تنظيم (داعش) على اهتمام المجتمع الدولي وحظيت بتغطيات إعلامية واسعة خلال الاعوام السابقة، حيث لم يستثن هذا التنظيم أي مكون من جرائمه. وقد بذلت الامم المتحدة جهوداً كبيرة في مساعدة العراق وسوريا لتوثيق الأفعال المرتكبة من قبل تنظيم داعش وذلك من خلال تكوين لجان أممية لهذا الشأن، هذا وقد خلصت على أن الأفعال المرتكبة من تنظيم داعش هي جرائم دولية يعاقب عليها القانون الجنائي الدولي، وتقع تحت ولاية المحكمة الجنائية الدولية. وتكمن أهمية البحث في أن موضوع التكييف القانوني للأفعال المرتكبة من قبل الجماعات المسلحة لا سيما تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) لم يأخذ حقه حتى الآن من الدراسة المتعمقة سواء من ناحية القانون الجنائي الدولي أو القوانين الجنائية الوطنية على الرغم من أهميته الفائقة، لا سيما بعد توسيع نطاق هذه الجرائم وتأثيرها الواسع على المجتمعات. ويهدف البحث إلى تقديم تكييف قانوني للأفعال والجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش في ضوء القانون الجنائي الدولي. هذا وقد اتفقت غالبية لجان التحقيق سواء الوطنية أو الدولية أن الأفعال المرتكبة من قبل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) تعد جرائم ترقى إلى مستوى الجرائم الدولية، ولذلك تبلورت الإشكالية الرئيسية التي يهدف البحث للإجابة عنها هي: ما هي الأفعال المرتكبة من قبل تنظيم الدولة الإسلامية وما هو التكييف القانوني لها على ضوء القانون الجنائي الدولي؟. وبما أن موضوع التكييف القانوني للأفعال والجرائم المرتكبة من قبل تنظيم داعش يعد موضوعاً مهماً وذو جوانب متعددة، لذلك اتبعنا في بحثنا المقاربة المنهجية بين عدة مناهج، من أهمها: المنهج التحليلي، والمنهج المقارن، والمنهج التاريخي. الكلمات المفتاحية: تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام- داعش- القانون الجنائي الدولي- الجرائم الدولية - المحكمة الجنائية الدولية.

Abstract:

The Islamic State in Iraq and the Levant (ISIL) received widespread attention when it launched an attack in June 2014, in which it swept through Mosul, and exerted pressure in the south, reaching the outskirts of Baghdad. The crimes of ISIS captured the attention of the international community and received wide

media coverage. During the previous years, this organization did not exclude any component of its crimes. So The United Nations has made great efforts in assisting Iraq and Syria to document the acts committed by ISIS, through the formation of UN committees in this regard, and it has concluded that the acts committed by ISIS are international crimes punishable by international criminal law, and fall under the jurisdiction of the Criminal Court. International. The importance of the study lies in that the issue of legal adaptation of the acts committed by armed groups, especially the Islamic State organization (ISIS), has not yet taken its due from in-depth study, whether in terms of international criminal law or national criminal laws, despite its paramount importance, especially after expanding The scope of these crimes and their wide impact on societies. The research aims to present a law adaptation of the acts and crimes committed by ISIS in the light of international criminal law. The majority of investigation committees, whether national or international, agreed that the acts committed by the Islamic State (ISIS) are crimes that rise to the level of international crimes. Therefore, the main problem that the study aims to answer was crystallized: What are the acts committed by the Islamic State and what is the adaptation Its legal in the light of international criminal law?. The issue of legal adaptation of the acts and crimes committed by ISIS is an important topic, and it has multiple aspects. Therefore, we followed in our study the methodological approach between several approaches, the most important of which are; The analytical method, the comparative method, and the historical method.

Keywords: the Islamic State in Iraq and the Levant - ISIS - international criminal law - international crimes - the International Criminal Court.

مقدمة:

يعد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) عبارة عن جماعة متمردة هجينة، وهي قوة متمردة واسعة النطاق وشبه تقليدية استولت على مساحة كبيرة من دولتي العراق وسوريا، بالإضافة

إلى كونها منظمة إرهابية دولية تشجع على القيام بهجمات وعمليات سرية في جميع أنحاء العالم، أو تشنها بذاتها. ومنذ منتصف عام 2016، يتولى قيادة الجماعة أبو بكر البغدادي (Abu Bakr al-Baghdadi) بقصد بناء الخلافة الإسلامية التي تمتد عبر جزء كبير من الشرق الأوسط توسيع رقعتها، حيث ظهر تنظيم الدولة الإسلامية من التكرارات السابقة لما يسمى عادة القاعدة في العراق ويتنافس الأئمة القاعدة للهيمنة على مختلف الشبكات السلفية الجهادية المتطرفة إقليمياً وعالمياً. وهو منظم بشكل هرمي في العراق وسوريا ولكن متداخل مع شبكات خلايا إرهابية محلية ودولية، وينقسم ما يسمى بالخلافة إلى إمارات أو ولايات، سواء داخل العراق أو سوريا أو في مواقع تابعة لها في نيجيريا وليبيا وأفغانستان وأماكن أخرى. وينتهج تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام سياسة القتل العمد والإعدام خارج نطاق القانون، ويمارس التعذيب وأخذ الرهائن والإخفاء القسري والاعتصاب والعنف الجنسي وتجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال القتالية، والهجوم على الأعيان المحمية، كما فإنه يستهدف العاملين في المجالين الطبي والديني، هذا ويلجأ تنظيم داعش لارتكاب المجازر بحق المدنيين وبث الرعب في صفوفهم عبر القيام بتفجير السيارات المفخخة في المناطق المدنية، ومحاصرة الأحياء المدنية وقصفها بشكل عشوائي، هذا بجانب الاستمرار في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، تتمثل في التعذيب والقتل العمد وأفعالاً أخرى كالإخفاء القسري والتفجير القسري للسكان المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرته.

توصيف الجرائم والافعال المرتكبة من قبل تنظيم داعش:

منذ عام 2014، كان العراق مسرحاً لفظائع مروعة ارتكبتها تنظيم داعش ضد طوائف عرقية ودينية التي يعدها التنظيم طوائف خارجة عن الإسلام حسب تفسيره المتشدد للإسلام. وعلى الرغم من عدم اعتبار داعش كتهديد كبير في بادئ الأمر، إلا أن تمدد التنظيم وسيطرته على الفلوجة في بداية عام 2014 وما تلاها من هجمات في عموم المحافظات وصولاً إلى سوريا صيف العام نفسه، والذي شهد بسط نفوذ التنظيم وسيطرته على العديد من المدن الكبرى لاسيما الموصل وتكريت؛ مما أدى إلى لفت انتباه العالم مدركاً خطره⁽¹⁾.

هذا وسوف يقدم هذا البحث وصفاً وتكييفاً قانونياً للأفعال والجرائم المرتكبة من قبل تنظيم داعش وفق القانون الجنائي الدولي باعتبارها من الجرائم الأكثر خطورة حيث ندد المجتمع الدولي بهذه الأفعال، وبالتالي سوف نحاول استعراض مفهوم الجرائم الدولية ومن ثم تكييف الأفعال المرتكبة من قبل تنظيم داعش، حيث تتجلى خطورة الجريمة الدولية في اتساع وشمولية آثارها، فمن الجرائم الدولية ما يستهدف إبادة وتدمير مدن كاملة خصوصاً مع التطور الحاصل في الأسلحة في القرن الأخير، إذ وصفت لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة في تقريرها المؤرخ في 73 مارس 1977 على أن إعطاء وصف الجريمة الدولية بأن هناك إجماع حول معيار الخطورة، فالأمر يتعلق بجرائم تمس أسس المجتمع البشري نفسه، ومن هنا تظهر خطورة الجريمة الدولية إما من طابع الفعل المجرم أو من اتساع آثاره أو من الدفاع وراء الفاعل، كما تظهر خطورتها الجسيمة أنها تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر كما تخل بهما⁽²⁾. ولذلك سوف نخصص المطلب الأول لدراسة جرائم الحرب وفق منظور القانون الجنائي الدولي، وفي المطلب الثاني نتناول الجرائم ضد الإنسانية، أما في المطلب الثالث سوف نتناول جرائم الإبادة الجماعية، وذلك وفقاً للاتفاقية:

جرائم الحرب:

تعد جرائم الحرب هي مجموعة الممارسات المتمثلة في خرق المنظومة القانونية الدولية المعترف بها بخصوص قوانين الحرب، ومن هذه الممارسات القتل والتعذيب والحاق الدمار بحيز جغرافي دون سند قانوني من خلال قصف التجمعات المدنية السلمية، وبمعنى آخر هي مجموعة الأعمال الوحشية والقاسية التي تقوم بها الفرق المتحاربة ضد بعضها البعض مستخدمة جميع الوسائل المتاحة، وبهدف منع هذه الأعمال تم عقد اتفاقيات دولية تحدد مفهوم هذه الجرائم وتقدم الأسس لملاحقة مرتكبيها، ومن هذه الأسس حظر استعمال الأسلحة السامة وقتل العزل بأساليب غادرة، وبالتالي سوف نستعرض مفهوم جرائم الحرب في الفرع الاول، ثم نتناول في الفرع الثاني الافعال المرتكبة من قبل داعش باعتبارها جرائم حرب وفقاً للتسلسل الآتي:

مفهوم جرائم الحرب:

تعتبر جرائم الحرب من أقدم الجرائم التي عانت منها الإنسانية ونشأت الحاجة إليها لضعفها لبعض الاعتبارات الإنسانية التي وجدت ضلها تحت الديانات السماوية وقد كان للفقه الإسلامي الفضل في إنشاء نظرية متكاملة في قانون الحرب كما عدّ الفقيه الإسلامي محمد بن الحسن الشيباني المؤسس الأول لقانون الحرب⁽³⁾، وأبدى الفقهاء الإهتمام في مفهومه الحديث وقد هدفت المؤتمرات الدولية إلى تقنين مبادئ إستقر عليها الفقه والعرف الدوليين بشأن الحرب مثل مؤتمر بروكسل 1974م، ولاهاي 1899م - 1907م، وجنيف 1864م⁽⁴⁾. وجرائم الحرب هي تلك الانتهاكات لقوانين الحرب أو القانون الدولي التي تعرّض شخصاً للمسؤولية الجنائية الفردية، وبينما يعود فرض قيود على التصرف في نزاع مسلح إلى المحاربين الصينيين من تسو في القرن السادس قبل الميلاد، كان الإغريق القدماء من بين أول الذين اعتبروا تلك المحظورات قانوناً، وظهرت فكرة جرائم الحرب بحد ذاتها، وبأكثر معانيها اكتمالاً، في مبدأمانو الهندي (نحو 200 عام قبل الميلاد)، ومن ثم شقت طريقها إلى القانون الروماني والقانون الأوروبي. وبصفة عامة تعتبر محاكمة بيتر فون هاجنباخ، الذي حوكم سنة 1474 في النمسا وحكم عليه بالموت لقيامه بأعمال وحشية في وقت الحرب، أول محاكمة حقيقية على جرائم الحرب.

تُعرّف جرائم الحرب بموجب المادة (8) من نظام روما الأساسي بأنها (عدد من الجرائم التي ترتكب في إطار خطة أو سياسة عامة، أو في إطار عملية ارتكاب واسعة النطاق لهذه الجرائم التي تشكل انتهاكات جسيمة لاتفاقية (جنيف) لعام 1949 مثل القتل العمد والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية، وإجراء تجارب بيولوجية، والتدمير المفرط للممتلكات والاستيلاء عليها بشكل لا تبرره الضرورة العسكرية، وأخذ الرهائن، وإرغام أسرى الحرب والجماعات المحمية الأخرى على الخدمة في القوات المسلحة لقوة معادية، فضلاً عن الانتهاكات الأخرى للقوانين و أعراف الحرب⁽⁵⁾). وتنطوي أركان الجرائم الواردة في المادة (8/2أ) من نظام روما الأساسي على أربعة أركان مشتركة تصف المجال المادي والشخصي لسريانها وأيضاً الأركان المعنوية المصاحبة، وهناك ركنان غير معنويين للجريمة تم اشتقاقهما من الفقرة التمهيديّة في هذه المادة والتي تشير إلى إنتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف المؤرخة في أغسطس 1949م.

هذا وقد أضاف النظام الأساسي بعض الأحكام المستحدثة لتلك الجرائم تماشياً مع تطور القانون الدولي الجنائي وتكريسه لفقه القانون الدولي المعاصر، كما تضمنت المادة (8/ب) عدد كبير من الجرائم التي تضمنها قانون لاهاي والبروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف⁽⁶⁾.

بالإضافة الى ذلك فإن المادة (8) تشمل جزئياً ما يعرف بالقانون العربي للنزاع المسلح ويشمل تجريم أسلحة معينة، كما أن جرائم الحرب هي إنتهاك لقانون الحرب من جانب أي شخص سواء كان عسكري أو مدني حسب كتاب الحرب الأمريكي.

هذا وقد لفتت اليها المادة 147 من اتفاقية جنيف الرابعة، موضحةً أنها عبارة عن المخالفات الجسيمة التي تقترب ضد اشخاص محميين او ممتلكات محمية بالاتفاقية: القتل العمد، والتعذيب او المعاملة اللاإنسانية..“.

الافعال المرتكبة من قبل داعش باعتبارها جرائم حرب:

في الفترة بين يونيو 2014م وديسمبر 2017م احتل تنظيم الدولة الاسلامية مساحات كبيرة من الاراضي في العراق وسيطر عليها وشن عمليات فيها في ظل افلات من العقاب، حيث ارتكب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الجنائي الدولي والقانون الدولي الانساني، وهي اعمال قد تصل خطورتها الى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية والابادة الجماعية⁽⁷⁾.

وقد كشف تحرير مناطق واسعة في العراق لاحقا من سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية جسامه الجرائم التي ارتكبت في حق سكان تلك المناطق. وكشفت شهادات الشهود عن وجود عدد ضخم من الاعتداءات التي ارتكبت ضد فئات السكان التي كانت خاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، بما في ذلك عمليات الإعدام والتعذيب وبتر الأطراف والهجمات العرقية – الطائفية والاعتصاب والاسترقاق الجنسي الذي فرض على النساء والفتيات. و اصبح آلاف الأطفال ضحايا وشهود وجناة قسرا لفظائع تنظيم الدولة الإسلامية. واكتشف حتى الان اكثر من 200 مقبرة جماعية تحتوي علل رفات آلاف الرجال والنساء والأطفال في مناطق كانت خاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، ومسارح الجرائم الواسعة النطاق هذه تجسد مواقع لخسائر بشرية مروعة وصادمة ومعاناة شديدة القسوة⁽⁸⁾.

هذا وقد دعت الهيئة الأوروبية المسؤولة عن تنسيق المتابعات القضائية والأحكام «يوروجاست Eurojust»⁽⁹⁾ بتاريخ 22 مايو 2020م إلى ملاحقة المتطرفين العائدين إلى بلادهم، الذين قاتلوا في صفوف تنظيم داعش في العراق وسوريا، على المستوى الدولي بجرائم حرب، وحيث ان كثير من هؤلاء المقاتلين لا يواجهون حالياً سوى اتهامات بحكم القوانين الوطنية حول الإرهاب، وأوضحته أنه قد توجّه إليهم اتهامات أكبر بموجب القوانين الدولية التي تُعنى بأسوأ الجرائم المرتكبة أثناء نزاع، وأشار التقرير إلى أن تنظيم «داعش» ينبغي أن يُعتبر وفق القانون الدولي الإنساني بمثابة «طرف في نزاع مسلح غير دولي في العراق وسوريا»، وبالتالي، قد يُحمّل أعضاؤه والمقاتلون الأجانب مسؤولية ارتكابهم جرائم حرب وجرائم دولية أساسية أخرى⁽¹⁰⁾.

هذا وقد وثقت التقارير الصادرة من الهيئات والمنظمات الانسانية ووسائل الاعلام الدولية كثير من الاعمالالوحشية التي يرتكبها مسلحو تنظيم داعش الإرهابي مثل⁽¹¹⁾:

قتل الأطفال:

في مطلع العام 2015م أعدم داعش 13 فتى في مدينة الموصل العراقية لمجرد أنهم شاهدوا مباراة لكرة القدم بالتلفزيون، وذلك بدعوى أن مشاهدة مثل هذه المباريات «محرمه شرعا». وجرى إعدام الفتیان رميا برصاص الرشاشات، فلم يستطع ذويهم حتى سحب جثامينهم خوفا على حياة عائلاتهم.

تعليم الأطفال القتل:

يقوم داعش بتجنيد أو اختطاف الأولاد الصغار في العراق وإرسالهم فيما بعد إلى مراكز تدريبية خاصة، حيث يتم تدريبهم على استعمال السلاح وبعد بلوغهم التاسعة من عمرهم يجري إرسالهم إلى خط الجبهة، وذلك إضافة إلى اعتماد التنظيم عليهم كـ«دروع بشرية» أو جواسيس أو «متبرعين» بدمائهم من أجل المسلحين الجرحى.

خطف النساء والاتجار بهن:

في العام 2014م اختطف التنظيم مجموعة كبيرة من النساء والفتيات الكرديات لبيعهن فيما بعد إلى التجار العاملين في سوق «الخدمات» الجنسية في الشرق الأوسط، وذلك بأسعار تراوحت بين 500 دولار و43 ألف دولار أمريكي للمرأة أو الفتاة الواحدة. أما غيرهن من الأسيرات فجرى تزويجهن عنوة إلى أعضاء التنظيم، فيما حولت الأخريات إلى أداة المتعة لهم. هذا وذاع صيت الدواعش كمعذبي النساء ومغتصبيهن، الأمر الذي دفع الكثيرات منهن إلى الانتحار⁽¹²⁾.

حرق الناس أحياء:

في يناير 2015م أحرق مسلحو داعش طيارا أردنيا وهو حي في قفص حديدي، وقامو بنشر تسجيل فيديو يظهر إعدامه على شبكة الإنترنت، وبعد ذلك بقليل قام داعش بإحراق 45 شخصا في محافظة الأنبار العراقية. وقد أفادت وسائل إعلام إلكترونية بأن امرأة مسيحية من الموصل تبلغ 80 عاما من عمرها أحرقت بزعم أنها خالفت أحكام الشريعة الإسلامية.

قتل المثليين بطريقة وحشية:

لقد أعدم مسلحو داعش رجلين في الموصل برميها من سطح مبنى مرتفع، وذلك بتهمة انتمائهما إلى المثليين جنسيا. وقبل ذلك كذف أحد المسلحين رجلا من مبنى ذي سبعة طوابق في تل أبيض، وذلك بالتهمة نفسها. وكان الرجل على قيد الحياة بعد سقوطه على الأرض، لكن تم رجمه بالحجار حتى الموت.

مذابح طائفية:

في مارس 2015م نفذ انتحاريون من داعش تفجيرات في عدد من مساجد الشيعة في اليمن، ما أسفر عن مقتل 137 شخصا وإصابة 347 بجروح، بالإضافة إلى تفجيرين انتحاريين أوديا بحياة حوالي 30 شخصا في مسجد البليبي في العاصمة اليمنية صنعاء.

تدمير المدن العريقة وآثار الحضارة العالمية:

خلال أقل من عام واحد دمر تنظيم داعش حوالي 30 موقعا أثريا تعود جميعها للتراث الحضاري العالمي، ويتاجر التنظيم بكل ما يمكن بيعه من الآثار في السوق السوداء ويدمر ما لا يمكن بيعه. ومما جرى تدميره حتى الآن بقايا المباني والتماثيل العريقة في مدينة نيمروود الآشورية (القرن الثالث عشر قبل الميلاد)، وآثار مدينة الحضر التاريخية في محافظة نينوى العراقية (القرن الثالث قبل الميلاد)، وآثار مدينة دور شرزكين شمالي الموصل، عاصمة المملكة الآشورية في عصر سرجون الثاني (القرن الثامن قبل الميلاد)⁽¹³⁾.

استخدام السلاح الكيميائي:

أفادت صحيفة «وول ستريت جورنال» بأنه في عام 2014 استخدم داعش في المعارك مع القوات العراقية وكذلك ضد المدنيين غاز الكلور. أما في يوليو 2015م، فقد استخدم التنظيم غاز الخردل ضد الأكراد العراقيين، وفي 22 سبتمبر 2015م قضى أكثر من 300 جندي عراقي في هجوم «كيميائي» شنه مسلحو التنظيم. وفي سوريا ذكرت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية بأنه يمثل هجوم داعش على الكنائس وعلى الصروح والمباني التاريخية المخصصة للدين والثقافة ولا تحتوي على أي أهداف عسكرية انتهاكاً للالتزامها بموجب القانون الإنساني الدولي والعرفي، واستهداف هذه الأماكن بهذه الصفة يعني أن داعش ترتكب جريمة الهجوم على الأعيان المحمية، وهي جريمة حرب. وهذه الجرائم ارتكبت في إطار هجوم داعش على السكان المدنيين في محافظات الرقة ودير الزور وحلب، مع تعمدتها نشر الرعب، وكانت نتيجة هذه الهجمات طرد قطاعات واسعة من هذه المجتمعات وإخضاع من بقي منهم⁽¹⁴⁾.

قامت داعش بقطع رقاب الرجال والنساء والأطفال وإطلاق النار عليهم ورحمهم في البلديات والقرى في أنحاء شمال شرق سوريا. وتستخدم داعش ممارسة التكفير، حيث تعلن أحد الأشخاص مارقاً، لكي تبرر الهجوم على أي شخص أو مجموعة تعتبرها تحدياً لسيطرتها. وكثير من الذين تم إعدامهم كانوا متهمين بالانتماء إلى إحدى المجموعات المسلحة الأخرى أو بالتعاون مع الحكومة، وفي البيانات العامة التي تصدر قبل عمليات الإعدام تُطلق داعش على هؤلاء الأشخاص صفة الكفار. وأثناء الهجوم على سنجار في شمال العراق في أوائل آب/أغسطس 2014 اختطفت داعش مئات النساء والفتيات البيديات، وأخذت المختطفات إلى سوريا وتم بيعهن باعتبارهن «غنائم حرب» في أسواق في مختلف أنحاء محافظة الرقة، وتُعتبر هؤلاء النساء والفتيات ملكيين ويتعرضن للسجن في البيوت وللاستعباد الجنسي⁽¹⁵⁾. ويقع على داعش، باعتبارها مجموعة مسلحة منظمة تمارس سيطرة فعلية على الأرض، الالتزام بأن تكفل المعاملة الإنسانية. وعندما تلجأ داعش، بانتظام إلى العنف ضد الحياة والتعذيب والتشويه والمعاملة القاسية فإنها تنتهك القانون الإنساني الدولي الملزم. ويمكن توجيهها المسؤولية إلى قادة هذا التنظيم منفردين عن جرائم الحرب الناشئة عن ذلك⁽¹⁶⁾. وتعريض الأشخاص للتشويه سواء بالتشويه الدائم أو تعريضهم للإعاقة من خلال قطع أطراف يبلغ حد جريمة التشويه وهي إحدى جرائم الحرب، والمعاملة القاسية والتعذيب. وعرضهم الموت والجثث المشوهة هي أعمال متعمدة تهدف إلى إذلال الضحايا وأسرهم والحط منكرامتهم، وتبلغ حد جرائم انتهاك الكرامة الشخصية⁽¹⁷⁾. وعندما تقوم داعش بتنسيق إلحاق الضرر منهجياً بالسكان المدنيين فإنها تثبت قدرتها وعزمها على تعمد تطبيق تدابير التخويف والرعب، مثل العنف ضد الحياة والمعاملة اللاإنسانية بإحداث معاناة كبرى والإضرار بالسلامة الجسدية.

الجرائم ضد الإنسانية:

تُعد الجرائم ضد الإنسانية من الجرائم الحديثة في مجال القانون الجنائي الدولي، وإن كان لها جذور تاريخية عميقة⁽¹⁸⁾، وهذا ما دفع المجتمع الدولي إلى التأكيد على أهمية النص عليها وتجريمها، فقد نص عليها النظام الأساسي للمحكمة الجنائية⁽¹⁹⁾، كما تضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة ١٩٤٨ بعض صور هذه الجرائم في المواد (12، 9، 5، 4)⁽²⁰⁾. ولمعرفة الجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش والتي تُعد جرائم

ضد الإنسانية، سوف نستعرض مفهوم الجرائم ضد الإنسانية في الفرع الأول، وفي الفرع الثاني نتناول الأفعال المرتكبة من قبل داعش باعتبارها جرائم ضد الإنسانية وذلك وفقاً للآتي:

مفهوم الجرائم ضد الإنسانية:

تعد الجرائم ضد الإنسانية حديثة العهد نسبياً على الصعيد القانوني الدولي، وفي بعض القوانين الوطنية ولم يكن لها تعريف مستقل عن جرائم الحرب إلا بعد الحرب العالمية الثانية عندما تطرقت لها المادة السادسة الفقرة (ج) من النظام الأساسي للمحكمة العسكرية "نورمبرج"، ويعد تأييم الأفعال المكونة لهذه الجرائم وسيلة سهلة وفعالة لتوفير الحماية الجنائية لحقوق الإنسان في وقت السلم والحرب بل وتمثل أحد الضمانات الأساسية للحد من طغيان الحكام الذين يتنكرون لقيم الإنسانية العليا ويهددون حقوق بعض الفئات أو الجماعات الإنسانية لأسباب سياسية أو دينية أو عنصرية⁽²¹⁾.

الجرائم ضد الإنسانية في ميثاق نورمبرج:

لقد ارتكب النازيون، وغيرهم من أطراف النزاع في الحرب العالمية الثانية مجازر بشعة في حق رعايا بعضهم من المدنيين والعسكريين، وانفراد النازيون بارتكاب فظائع وجرائم وحشية في حق الرعايا الألمان قبل الحرب وبعدها، وخاصة من اصحاب الانتماءين الاشتراكي والشيوعي، كما تعرض اليهود والغجر وغيرهم لعملية اضطهاد وإبادة منظمة منذ عام 1933م، وقد قدر العدد الذي تمت إبادة بنحو ستة ملايين، قتل منهم أربعة ملايين في مؤسسات أنشئت خصيصاً لهذا الغرض⁽²²⁾، وقد كان لهذه المذابح بالغ الأثر في تعريف الجرائم ضد الإنسانية إذ كانت المعضلة الكبرى التي واجهت واضعي الميثاق هو أن هذه الأفعال على الرغم من وحشتها وقسوتها التي لا تقبل عن جرائم الحرب لم تكن تندرج تحت معناها التقليدي من الناحية الفنية، فهي من جهة ارتكبت قبل نشوب الحرب، ومن الجهة الثانية جرائم ارتكبت من قبل الألمان النازيين في حق الرعايا المدنيين من الألمان ومن ثم كان ابتداء مصطلح الجرائم ضد الإنسانية⁽²³⁾.

لقد عرفت المادة (6/ ج) من ميثاق نورمبرج مصطلح الجرائم ضد الإنسانية: هي "القتل العمد، الإبادة، الاسترقاق، الإبعاد، والأفعال للإنسانية الأخرى المرتكبة ضد أية مجموعة من السكان المدنيين قبل الحرب أو أثناءها أو الاضطهاد لأسباب سياسية، عرقية أو دينية، تنفيذاً لأي من الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة وارتباطاً بهذه الجرائم سواء كانت تشكل انتهاكاً للقانون الوطني للدولة التي ارتكبت فيها أم لا تشكل ذلك" وبالرغم من التعريف الدقيق والمبادئ المهمة التي أرسنها المادة (6/ ج) من الميثاق إلا أنه يؤخذ على هذا التعريف أنه لم يفرق بين جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، إذ هناك تشابه بينهما في رأي الفقهاء خاصة عندما ارتكبت الأفعال الجرمية ضد المدنيين بشكل واسع النطاق في زمن الحرب، وكان من الملاحظ ميل المحكمة لمعاقبة الفعل كجريمة حرب، فإن تعذر عليها ذلك عاقبت عليه كجريمة ضد الإنسانية، ولقد كان هذا دافعاً أساسياً لفقهاء القانون الدولي للسعي لإيجاد أنظمة أخرى لتحديد الجرائم ضد الإنسانية وتطوير مفهومها⁽²⁴⁾.

الجرائم ضد الإنسانية في القانون رقم (10) لمجلس الرقابة على ألمانيا:

أصدر الحلفاء في 1945/12/20م القانون رقم (10) لمجلس الرقابة على ألمانيا لمحاكمة مجرمي الحرب العالمية الثانية من القادة الألمان وقد اشتمل القانون على عدة مواد أهمها المادة (6/ ج) التي عرفت الجرائم

ضد الإنسانية بأنها: «الفظائع والجرائم التي تضم بشكل غير حصري القتل العمد، الاسترقاق، الإبعاد، السجن، التعذيب، الاغتصاب، أو أيا من الأفعال اللا إنسانية المرتكبة ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، أو الاضطهاد لأسباب سياسية، أو عرقية، أو دينية، سواء كانت هذه الجرائم تشكل انتهاكا للقوانين الداخلية التي ارتكبت فيها أم لم تشكل ذلك»⁽²⁵⁾. ومن خلال المقارنة بين تعريف الجرائم ضد الإنسانية في كل من القانون رقم (10) والنظام الأساسي للمحكمة العسكرية الدولية «نورمبرج»، نجد أن القانون رقم (10) أضاف جرائم أخرى وهي السجن والتعذيب والاغتصاب، مما يدل على أنه وسع مجال الجرائم عما هو موجود في تعريف محكمة نورمبرج العسكرية، ويؤكد ذلك خطورة هذه الجرائم، وسعي المجتمع الدولي إلى مزيد من البحث في تعريف الجرائم ضد الإنسانية⁽²⁶⁾.

الجرائم ضد الإنسانية في نظام المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة:

لقد جاء تعريف الجرائم ضد الإنسانية في نظام المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة في نص المادة الخامسة على أنه: «سوف تمارس المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة الاختصاص بمقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الجرائم التالية عندما ترتكب في النزاعات المسلحة سواء كانت ذات طبيعة دولية أو داخلية، أو تكون موجهة ضد أية مجموعة من السكان المدنيين وهي: القتل العمد، الإبادة، الاسترقاق، الإبعاد، السجن، التعذيب، الاغتصاب، الاضطهاد لأسباب سياسية أو عرقية أو دينية، الأفعال اللا إنسانية الأخرى⁽²⁷⁾. ويلاحظ أن المادة الخامسة المشار إليها قد أضافت جرائم السجن والتعذيب والاغتصاب التي لم تكن مذكورة في نظام المحكمة العسكرية «نورمبرج» والتي ظهرت في المادة (6/ج) من القانون رقم (10) لمجلس الرقابة على ألمانيا. وبالتالي يلاحظ هناك تشابه بين المادة الخامسة من نظام يوغسلافيا الدولية والمحكمة العسكرية الدولية «نورمبرج» عدا الجرائم التي أضافتها المادة الخامسة، كما أن المادة الخامسة ربطت وقوع هذه الجرائم أثناء النزاع المسلح وليست الحرب كما ذكر بمحكمة نورمبرج.

الجرائم ضد الإنسانية في نظام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا:

أصدر مجلس الأمن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا عام 1994م لمحاكمة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية، وقد تضمن نظام المحكمة في المادة (3) منه تعريفا للجرائم ضد الإنسانية والتي أشارت إلى أنه: «سيكون للمحكمة الجنائية الدولية في رواندا الاختصاص بمقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الجرائم التالية عندما ترتكب كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي ضد أية مجموعة من السكان المدنيين لأسباب قومية، سياسية، إثنية، عرقية أو دينية وهي: القتل العمد، الإبادة، الاسترقاق، الإبعاد، السجن، التعذيب، الاغتصاب، الاضطهاد لأسباب سياسية، عرقية أو دينية، والأفعال اللا إنسانية الأخرى⁽²⁸⁾. ومن خلال المقارنة بين تعريف الجرائم ضد الإنسانية الذي أشارت إليه المادة (3) من نظام محكمة رواندا الدولية، والتعريف الذي ورد في نظام محكمة يوغسلافيا السابقة نجد أن الاختلاف يتمثل في عدم ذكر النزاع المسلح في المادة (3) بل أنه اشترط وجود هجوم واسع النطاق إلا أنه لم يحدد تعريفا واضحا لهذا الهجوم الذي ورد بالنظام⁽²⁹⁾.

الجرائم ضد الإنسانية في المحكمة الجنائية الدولية:

لقد توالى الاجتهادات الفقهية في تعريف الجرائم ضد الإنسانية وتطوير مفهومها، وتواصلت المؤتمرات الدولية واللجان المختصة للسعي لإيجاد تعريفا شاملا يعد المرجعية الثابتة لمفهوم الجرائم ضد

الإنسانية للعمل به كتشريع دولي إلى أن تكللت الجهود الدولية بالوصول إلى نظام المحكمة الجنائية الدولية، والذي تم إقرار مشروعها في مؤتمر روما الذي عقد من 10/ يونيو إلى 17/ يوليو / 1997م ، والذي أوجد لها تعريفاً شاملاً من خلال المادة (7) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية التي جاء نصها كما يلي⁽³⁰⁾: «لغرض هذا النظام الأساسي، يشكل أي فعل من الأفعال التالية "جريمة ضد الإنسانية" متى ارتكب في إطارهجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين وعن علم بالهجوم: القتل العمد؛ الإبادة؛ الاسترقاق؛ إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان؛ السجن أو الحرمان الشديد على أي نحو آخر من الحرية البدنية بما يخالف القواعد الأساسية للقانون الدولي؛ التعذيب؛ الاغتصاب، أو الاستعباد الجنسي، أو الإكراه على البغاء، أو الحمل القسري، أو التعقيم القسري، أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي على مثل هذه الدرجة من الخطورة؛ اضطهاد أية جماعة محدودة، أو مجموع محدد من السكان لأسباب سياسية أو عرقية، أو قومية، أو إثنية، أو ثقافية، أو دينية، أو متعلقة بنوع الجنس على النحو المعرف في الفقرة (3)، أو لأسباب أخرى من المسلم عالمياً بأن القانون الدولي لا يجيزها، وذلك فيما يتصل بأي فعل مشار إليه في هذه الفقرة أو أية جريمة تدخل في اختصاص المحكمة؛ الاختفاء القسري للأشخاص؛ جريمة الفصل العنصري؛ الأفعال اللا إنسانية الأخرى ذات الطابع المماثل تتسبب عمداً في معاناة شديدة أو في أذى خطير يلحق بالجسم أو بالصحة العقلية أو البدنية⁽³¹⁾. وبالرغم من أن المادة (7) من النظام الأساسي للمحكمة الدولية أوجدت تعريفاً للجرائم ضد الإنسانية كان خلاصة جمعت كل التعريفات السابقة واستفادت من الثغرات التي كانت بها إلا أنها اشتملت على بعض الجرائم الموجودة أصلاً في القوانين الوطنية كالقتل والاغتصاب مما أوجد تنازعا بين المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الوطنية ومثال ذلك ما يجري من تنازع في الاختصاص في الجرائم التي نجمت عن الصراع القبلي في "دارفور" واتخذ مجلس الأمن قراراً بتحويلها إلى المحكمة الجنائية الدولية في حين أن حكومة السودان ترى أنها من اختصاص محاكمها الوطنية⁽³²⁾.

الأفعال المرتكبة من قبل داعش باعتبارها جرائم ضد الإنسانية:

وصفت ممارسات تنظيم الدولة الإسلامية مع الإيزيديين بأنها جرائم ضد الإنسانية أو حملة تعريب وتغيير ديموغرافي للمنطقة من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام تعرض لها الأيزيديون في العراق، جرت هذه الإبادة بعد بدأ الحرب بين تنظيم داعش وإقليم كردستان في شمال العراق، حيث انسحبت قوات البيشمركة انسحاب مفاجئ من بلدة سنجار فقامت قوات داعش بالسيطرة على البلدة في يوم 4 أغسطس 2014 وقتلوا عدداً كبيراً من الإيزيديين وقاموا بسبي العديد من النساء الإيزيديات، بينما هرب البقية إلى جبل سنجار وحوصروا هناك لعدة أيام ومات العديد منهم هناك بسبب الجوع والعطش والمرض، إلى أن تمكنت قوات البيشمركة وحزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب الكردي بدعم جوي من قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة من تأمين هروب الإيزيديين من جبل سنجار إلى مناطق أكثر أماناً وخدمة⁽³³⁾. وذكر مكتب انقاذ المختطفين الإيزيديين أن «نتائج جريمة الإبادة الجماعية التي ارتكبتها تنظيم داعش في العراق والشام بحق الإيزيديين بتاريخ 2014/8/3 بلغت 310.000 نازح وإبادة 1293 شهيد، وضاف أن عدد المقابر الجماعية المكتشفة في سنغال حتى الآن بلغت 83 مقبرة جماعية، إضافة إلى العشرات من مواقع المقابر الفردية، وأن عدد الأيتام التي أفرزتها الجريمة ما يقارب 2745 يتيماً ویتیمة. وأشار التقرير

ان عدد المزارات والمرافد الدينية المفجرة من قبل داعش بلغت 68 مزارا ومعبدان بالإضافة الى ان عدد الذين هاجروا الى خارج البلد يقدر تقريبا بأكثر من (100.000)، وان عدد المختطفين بلغ 6417 منهم الاناث 3548 الذكور⁽³⁴⁾ 2869.

هذا ويتم تصنيف الاغتصاب الجماعي والاسترقاق الجنسي للنساء بين الأيزيديين والنساء من الديانة المسيحية في حد ذاته كونها جريمة ضد الإنسانية بموجب نظام روما الأساسي وفقا للمادة 7 (1، ز)، ومع ذلك، فإن أخذ هؤلاء النساء بعيداً عن مجتمعاتهن وقتل معظم الذكور البالغين، يظهر أن المتشددين فرضوا تدابير تستهدف الحيلولة دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة، كما هو موضح في المادة 6 (د). وبالمثل يأتي اختطاف العديد من الأطفال المنتمين في كثير من الأحيان إلى أقليات، وغسيل أدمغتهم ليصبحوا ما يعرف باسم (أشبال الخلافة) ضمن إطار المادة 8 (2، ت)⁽³⁵⁾، ومع ذلك فإن خطف أدمغة هؤلاء الأطفال وغسلها يعني أنهم "نقلوا قسراً من جماعة إلى جماعة أخرى" كما هو موضح في المادة 6 (هـ)، وفي كلتا الحالتين -وكذلك في الأعمال الأخرى مثل التهجير- فإن سياسة الجماعة هدفت ببقاء طويل الأمد للمجتمعات التي تم استهدافها، ويمكن القول إن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب قد ارتكبت بهدف تحقيق الإبادة الجماعية للمجتمعات. وقد وصف تقرير المفوضية العليا لحقوق الانسان في الامم المتحدة على ممارسات جماعة داعش في العراق بانها جرائم حرب واخرى ضد الانسانية وابدات جماعية، فقد اصدرت المفوضية تقريراً قالت فيه ان ما قامت به داعش يمكن ان يرقى لمستوى الجرائم الدولية الثلاث، وقال هاني مجالي رئيس قسم الشرق الاوسط بمكتب الامم المتحدة لحقوق الانسان: «يظهر بوضوح ارتكاب جرائم دولية وجرائم ضد الانسانية خلال الصراع بالعراق ورما ابادات جماعية وخاصة بحق الايزيديين»⁽³⁶⁾. ووصف التقرير جرائم داعش في العراق على انها جرائم ابادة جماعية وجرائم ضد الانسانية كالاستعباد والتهجير والاغتصاب اضافة الى جرائم حرب كالتعذيب والاعدامات بدون محاكمة.

واورد التقرير ان داعش قامت باستهداف ابناء الاديان والطوائف المختلفة بالعراق لا سيما الايزيديين والمسيحيين والمسلمين المعارضين للجماعة الارهابية. واذاف التقرير ان داعش قامت بتدمير المعالم الاثرية في البلاد كما انها استخدمت الاطفال وجندتهم للقتال في صفوفها. وسجل تقرير الامم المتحدة عمليات اغتصاب جماعي بحق النساء والاطفال الذين تم اختطافهم، كما استخدمت داعش اسلحة محرمة دولية ضد القوات العراقية والمدنيين اضافة الى ارتكابها عمليات تعذيب واستخدامها اساليب غير انسانية الى جانب عمليات الاعدام التي نفذت بدون محاكمات. وفي ذات السياق ذكرت لجنة التحقيق الاممية الخاصة بالعراق ان ارهاب داعش لم يستثنى احدا معتبرة انه تم القضاء على النسيج العراقي والتنوع الطائفي والاثني بشكل كامل، وقالت سوكي ناغرا رئيسة لجنة التحقيق في حقوق الانسان بالعراق: «لم ينج اي من المكونات العراقية من عنف داعش ومنهم الايزيديين والمسيحيين والتركمان والصابئة والاكرد والشيعية والسنة، وما نراه بالواقع هو ان التنوع الطائفي والاثني العراقي تم القضاء عليه نهائياً». وفي سوريا ذكرت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية بان ما تسمى الدولة الإسلامية في العراق والشام تسعى من خلال النشر عن وحشيتها إلى توضيح سلطتها على المناطق الواقعة تحت سيطرتها وإظهار قوتها لكي تجذب مجندين جدد، وتهدد أي أفراد أو مجموعات أو دول تتحدى عقيدتها. وهاجمت هذه المجموعة الصحفيين

والناشطين الذين يحاولون نقل صورة عن المعاناة اليومية للذين يعيشون تحت قبضتها، وفي كثير من الأحيان يشعر من لا يزال يعيش في المناطق التي تسيطر عليها داعش بخوف يمنعه من الحديث لتوجههم من انتقامها⁽³⁷⁾.

هذا وقد استخدم داعش تكتيكات وحشية على نطاق واسع، وشمل ذلك استخدام الأسلحة المتفجرة وإيقاع الإصابات بأعداد كبيرة في الهجوم على المدنيين من خلال عمليات انتحارية أو تفجير سيارات مفخخة عن بُعد، وإعدام المقاتلين الذين يقعون أسرى أثناء العمليات العسكرية، وفي المناطق الواقعة تحت سيطرة هذه المجموعة المسلحة عانى المدنيون من هجوم لاهوادة فيه على حرياتهم الأساسية. وتقوم داعش بإنفاذ أحكامها بصورة تعسفية وتوقع عقوبات مغلظة تميز فيها بين المخالفين لأوامرهم أو الذين يرفضون قبول الحكم الذي أعلنته. وقامت داعش بعرقلة ممارسة الحريات الدينية وحرية التعبير وحرية التجمع وحرية تكوين الجمعيات، وهيكلها حريات يكفلها القانون الدولي⁽³⁸⁾. وفي الفترة بين أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2013 هاجم مقاتلو داعش ثلاث كنائس مسيحية في محافظة الرقة ودمروا الكنيسة الرومية الكاثوليكية، واحتلوا كنيسة الشهداء الأرثوذكسية الأرمنية في مدينة الرقة وحرقوا كنيسة أرمنية في تل أبيض. ومع انتشار داعش في شرق سوريا استمر الهجوم على المسيحيين وأماكن عبادتهم. وفي أيلول/سبتمبر 2014 دمر مقاتلو داعش كنيسة أرمنية في دير الزور⁽³⁹⁾. وبدأت داعش تطرد السكان المدنيين الأكراد قسراً من المدن في محافظة الرقة فيتموز/يوليه 2013م، وبعد أن طلبت من الأكراد مغادرة تل أبيض أو مواجهة الموت هرب آلاف المدنيين، بمن فيهم الأسر التركمانية والعربية في 21 تموز/يوليه. وقام مقاتلو داعش بنهب وتدمير ممتلكات الأكراد بصورة منهجية، وفي بعض الحالات قاموا بإعادة توطين أسر عربية سنية مشردة من منطقة قلمون (ريف دمشق) ودير الزور والرقة في مساكن الأكراد التي تم إخلاؤها. وتم توثيق نمط مماثل في تل عرب وتل حاصل في تموز/يوليه 2013، وفي سياق قيام داعش بتقوية سلطاتها في الرقة كان المدنيون الأكراد يرغمون على الخروج من تل أخضر وعينالعرب (كوباني) (حلب) في آذار/مارس وأيلول/سبتمبر 2014، على التوالي⁽⁴⁰⁾. وكن نتيجة مباشرة لسلوك داعش الذي يتناقض مع القانون الإنساني الدولي ويبلغ حد جريمة تشريد المدنيين وهيمن جرائم الحرب، تغيرت التركيبة الديمغرافية لشمال شرق سوريا، وبالتالي تعتبر هذه الأعمال التي ترتكب في شكل هجوم منهجي واسع الانتشار ضد السكان الأكراد المدنيين تبلغ حد جريمة التشريد القسري، وهي جريمة ضد الإنسانية⁽⁴¹⁾.

إذا باعتبار تنظيم داعش مجموعة مسلحة فإنها ملزمة بأحكام المادة 3 المشتركة في اتفاقيات جنيف والقانون الدولي العرفي، وقد انتهكت هذه المجموعة التزاماتها تجاه المدنيين والأشخاص غير المقاتلين، وهو ما يصل إلى حد جرائم الحرب. وفي المناطق التي أقام فيها تنظيم داعش سيطرته الفعلية قام التنظيم بصورة منهجية بإنكار حقوق الإنسان والحريات الأساسية وفي سياق هجومه على السكان المدنيين ارتكب جرائم ضد الإنسانية.

جرائم الإبادة الجماعية:

هي تلك الجريمة التي تتمثل في ارتكاب أفعال لتدمير مجموعة وطنية أو عرقية أو دينية أو إثنية معينة عن طريق القتل، أو إحداث أذى جسماني أو عقلي جسيم لأعضاء المجموعة، أو اتخاذ إجراءات تمنع

تناسلها أو نقل أطفال مجموعة إلى مجموعة أخرى، ولم يكن مصطلح «الإبادة الجماعية» موجوداً قبل عام 1944م، فهذا المصطلح له مدلول خاص جداً، حيث أنه يشير إلى جرائم القتل الجماعي المرتكبة بحق مجموعات معينة من البشر بقصد تدمير وجودهم كلياً. بينما حقوق الإنسان، كما هو مبين في إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان الصادر في عام 1948⁽⁴²⁾، هو مفهوم يتعلق بحقوق الأفراد، وسوف نتناول في هذا المطلب مفهوم جرائم الإبادة الجماعية في الفرع الأول، وفي الثاني نتناول الأفعال المرتكبة من قبل داعش باعتبارها جرائم إبادة جماعية، وذلك وفقاً للآتي:

مفهوم جرائم الإبادة الجماعية:

أقرت الأمم المتحدة اتفاقية تقضي بمنع جرائم الإبادة الجماعية ومعاينة مرتكبيها في التاسع من كانون الأول/ديسمبر 1948، واعتبرت هذه الاتفاقية وفقاً للمادة الثانية منها⁽⁴³⁾ «الإبادة الجماعية» بمثابة جريمة دولية سواء ارتكبت أثناء الحرب أو السلم⁽⁴⁴⁾، وتتعهد الدول الموقعة عليها بمنعها والمعاقبة عليها، وتعرف الإبادة الجماعية وفق هذه الاتفاقية على أنها: تعني ارتكاب أي عمل من الأعمال الآتية بقصد الإبادة الكلية أو الجزئية، لجماعة ما على أساس القومية أو العرق أو الجنس أو الدين، مثل: قتل أعضاء الجماعة، إلحاق الأذى الجسدي أو النفسي الخطير بأعضاء الجماعة، إلحاق الأضرار بالأوضاع المعيشية للجماعة بشكل متعمد بهدف التدمير الفعلي للجماعة كلياً أو جزئياً، فرض إجراءات تهدف إلى منع المواليد داخل الجماعة، نقل الأطفال بالإكراه من جماعة إلى أخرى. وفي الوقت الذي شهد فيه التاريخ العديد من الحالات التي يستهدف فيها العنف الجماعات المختلفة، وحتى منذ بدء سريان الاتفاقية، تركز التطور الدولي والقانوني للمصطلح حول فترتين تاريخيتين بارزتين: الفترة الأولى وهي الفترة التي بدأت منذ صياغة المصطلح وحتى قبوله كقانون دولي (1944-1948) والفترة الثانية هي فترة تفعيله في ظل تأسيس المحاكم العسكرية الدولية للبت في جرائم الإبادة الجماعية (1991-1998). غير أن منع الإبادة الجماعية باعتباره الالتزام الرئيسي الآخر للاتفاقية يظل التحدي الذي تواجهه الدول والأفراد باستمرار⁽⁴⁵⁾. وتسببت هذه الجريمة في مقتل أكثر من 170 مليون شخص وهو الرقم الذي يفوق عدد الضحايا الذين سقطوا في الحروب التي دار رحاها في القرن العشرين⁽⁴⁶⁾، وقد مرت جريمة الإبادة بعدة مراحل وصولاً إلى التعريف الحالي وقد استخدم هذا المصطلح لأول مرة أثناء محاكمات نورمبرج خلال المادة (9/ج) وكان مصدرها العرف الدولي، إذ نصت المادة على أن الجرائم ضد الإنسانية والمثيرة للمسؤولية الفردية هي «القتل العمد، الإبادة، الاسترقاق، الإبعاد، والأفعال للإنسانية الأخرى المرتكبة ضد أية مجموعة من السكان المدنيين قبل الحرب أو أثناءها أو الأضطهاد لأسباب سياسية، عرقية أو دينية، تنفيذاً لأي من الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة وارتباطاً بهذه الجرائم سواء كانت تشكل انتهاكاً للقانون الوطني للدولة التي ارتكبت فيها أم لا تشكل ذلك»⁽⁴⁷⁾. وبالرغم من التعريف الدقيق والمبادئ المهمة التي أرستها المادة (9/ج) من الميثاق إلا أنه يُؤخذ على هذا التعريف أنه لم يفرق بين جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، إذ هناك تشابه بينهما، وتقوم هذه الجريمة على أركان أولها الركن المادي وثانيها يتوجب قيام القصد العام والذيقوم على العلم والإرادة والقصد الخاص المتعلق بالإبادة⁽⁴⁸⁾، إلا أن المقطع الأخير من المادة السابقة قيّد المبدأ الأول وذلك باشتراطه وقوع الجرائم ضد الإنسانية مرتبطة بالجرائم ضد السلام أو جرائم الحرب، وبغض النظر عن هذا القيد فقد أصبحت المبادئ التي جاء بها ميثاق

نورمبرج بخصوص الجرائم ضد الإنسانية من المبادئ العامة للقانون الجنائي الدولي⁽⁴⁹⁾. وتعرف المادة (6) من نظام روما الأساسي للإبادة الجماعية بأنها: (أي فعل من الأفعال المرتكبة بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية، أو إثنية، أو عرقية، أو مجموعة دينية) من خلال بعض الجرائم الآتية: قتل أعضاء من الجماعة، إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بأعضاء الجماعة، إخضاع الجماعة لظروف معيشية يراد بها تدميرها كلياً أو جزئياً بنحو متعمد، فرض تدابير تستهدف منع الإنجاب داخل الجماعة، نقل أطفال الجماعة عنوة إلى جماعة أخرى⁽⁵⁰⁾. ويجب ان يسلب الضوء على أهمية سوء النية في ما يتعلق بالتمييز بين الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية؛ لهذا السبب يجب أن تكون الحكومة العراقية دؤوبة في جهودها في جمع دعايات داعش وتحليلها لإثبات النية في ارتكاب الإبادة الجماعية بنحو لا يدع مجالاً للشك، وبما أن معظم هذه الدعايات على الإنترنت يجب على الحكومة أن تضمن أرشفة هذه المواد قبل أن يتم حذفها من الإنترنت، ويجب على الحكومة أن تلاحظ أيضاً حالات قيام المسلحين بالإفراج عن الأسرى، وعلى وجه الخصوص يجب أن تقوم الحكومة بمحاولة إثبات أن الحالات التي يفرج فيها المتشددون عن كبار السن والعجزة⁽⁵¹⁾-الذين يصعب نقلهم ومن غير المرجح أن يكونوا ضمان لاستمرار الجماعة- أو بعد الحصول على فدية بسبب اعتبارات براغماتية⁽⁵²⁾، وهذا لا يتوافق مع سوء النية في جريمة الإبادة الجماعية⁽⁵³⁾. وبالتالي يجب التأكد والتمييز والتقارب بين جرائم داعش، فقد تم التوضيح بأن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يُعرّف الإبادة الجماعية⁽⁵⁴⁾ كفعل يقصد منه التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو دينية⁽⁵⁵⁾. إذ إن هذا التعريف في تحديد الإبادة الجماعية يعطي النيابة المرونة القانونية اللازمة لتحديد مجموعة متنوعة من الأعمال والسياسات تحت تعريف الإبادة الجماعية، ومع ذلك فإن العديد من الأفعال المحددة التي ارتكبتها هذه الجماعة تقع تقنياً تحت قبعة الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب وليس الإبادة الجماعية، إذ يجب إثبات أن هذه الجرائم قد ارتكبت مع هدف الإبادة الجماعية؛ وبذلك قد تكون المحاكمة مسألة صعبة. وقد أبرزت محاكمة اليوغوسلافي غوران يليستيتش-الذي عمل رئيساً لأحد مراكز الاعتقال أثناء النزاع البوسني- في عام 1999 في المحكمة الجنائية الدولية كيف أن قضية الإبادة الجماعية يمكن أن تنهار إذا لم يتم إثبات وجود النية بالأدلة الكافية، وقد أطلق يليستيتش على نفسه اسم "الصربي أدولف"؛ للوحشية التي ارتكبت في معسكر لوكا، ووجهت له النيابة تهمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وقد أقر يليستيتش بأنه مذنب في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ولكن ليس إبادة جماعية، ومن الناحية القانونية فإن الفرق هو ان الضحايا تنتمي إلى مجموعة تم تحديدها، وأن يكون مرتكب الجريمة قد ارتكبها كجزء من خطة أوسع لتدمير هذه المجموعة (إما محلياً أو عالمياً، طالما أنها تشكل جزءاً كبيراً من المجموعة)⁽⁵⁶⁾.

كما سميت جريمة الإبادة أيضاً «بجريمة الجرائم» هذا المصطلح الذي أستخدم لأول مرة من قبل المحكمة الدولية لرواندا، وتشمل الإبادة تعمد فرض أحوال معيشية أساسها الحرمان بقصد الإهلاك، وقد أثار مشكلة الإبادة بشكل رئيسي في تصنيف الجماعات المستهدفة القومية أو الإثنية أو العرقية أو الدينية لعدم شمولها على الفئات السياسية أو الاجتماعية، وفي الأخير تم الاتفاق على وضع تعريف واحد⁽⁵⁷⁾.

كما يمكن القول بأن جريمة الإبادة مصدرها العرف الدولي وهو الأمر الذي يجعل أحكاماً اتفاقية منع جريمة الإبادة ملزمة لجميع الدول بما فيها الغير مصدقة، كما هذه الجريمة تقع زمن السلم وزمن الحرب⁽⁵⁸⁾.

والإبادة الجماعية تعدد أنواعها وأشكالها فتتمثل في الإبادة الجسدية مثل القتل المباشر لأفراد المجتمع الإنساني المستهدف وبكل الوسائل، أو إبادة بيولوجية لعرقلة النمو السكاني وتخريب نسب المواليد والتكاثر أو الإعتداء الجنسي سعياً لحد منها⁽⁵⁹⁾، وإبادة ثقافية كتحرير اللغة وتشويهها وتخريب الثقافة والتراث والتاريخ القومي وتدمير العلاقات الاجتماعية والمشاعر المشتركة والحضارة والدين السائد لأية جماعة إنسانية معينة، والإبادة الاقتصادية التي باتت مستعملة كثيراً في الوقت الراهن لتخريب المصادر الاقتصادية لأية جماعة إنسانية معينة مروراً بتجويعها وحرمانها تمهيداً لإبادتها أو اقتلاعها من موطنها الأصلي⁽⁶⁰⁾.

الافعال المرتكبة من قبل داعش باعتبارها جرائم إبادة جماعية:

بدأ تنظيم داعش حملة ضد الأقلية الإيزيدية تضمنت تطهيرا عرقيا على شكل عمليات إعدام جماعية وإجبارا على تغيير الديانة وعنفا جنسيا واسع الانتشار، بالإضافة إلى ذبح الآلاف منهم، وعمد داعش إلى استرقاق أكثر من 6,500 من النساء والأطفال وتسبب العنف بتشريد أكثر من 350,000 في مخيمات النزوح شمالي العراق، وهناك أكثر من 120,000 ممن عادوا إلى ديارهم يواجهون مصاعب تحول دون إعادة بناء حياتهم، كما تعيش غالبية الأفراد بدون خدمات حيوية منذ صيف عام 2014، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم ودعم سبل العيش⁽⁶¹⁾.

هذا وقد حرق داعش منازل ومدارس الإيزيديين ودور عبادتهم، وتم الاتجار جنسيا بفتيات بعمر الثامنة والتاسعة. و نمة أكثر من 2,800 امرأة وطفل إيزيدي في عداد المفقودين وفي الأسر، وقد تفرج العالم بغضب وطالب بتحرك ملموس لإنهاء الإبادة الجماعية، ولكن بعد ستة أعوام فشل المجتمع الدولي في الوفاء بالتزاماته في حماية الأكثر ضعفا.

وذكر المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة المعني بتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش (يونيتاد)، إنه في الأشهر 22 منذ بدء عمل يونيتاد تم التعاون بشكل وثيق مع الإيزيديين والسلطات العراقية في استخراج الجثث من المقابر الجماعية وجمع الأدلة الجنائية والتوثيق الرقمي للأدلة على جرائم داعش⁽⁶²⁾. وبالمقارنة مع الأنظمة والمنظمات المسؤولة عن عمليات الإبادة الجماعية في الماضي، يعدُّ داعش فريداً من نوعه لامتلاكه الدهاء في استخدام وسائل الإعلام الحديثة وانفتاحه المطلق في عرض وحشيته، فمنذ إعلان الرقة كعاصمة للتنظيم في سوريا عام 2013، قام داعش بإظهار مقاتليه وهم يقتلون المعارضين وغير المرغوب فيهم أو يدمرون الأماكن المقدسة لأولئك الذين يخالفون معتقداته في مقاطع فيديو عالية الجودة، ويبررُ مثل هذه الأعمال في منشوراتهم مثل مجلة (دابق)⁽⁶³⁾. وقد واصل التنظيم هذا الاتجاه خلال هجومه على العراق في عام 2014، ونشر العديد من أشرطة الفيديو عن مقاتليه وهم يقومون بعمليات إعدام جماعية للمسيحيين، والأيزيديين، والشيعية، والجماعات الأخرى، ولم تقم التصريحات الرسمية لقيادة التنظيم بتبرير هذه الأفعال فقط، ولكنهم -القادة- أيدوا مثل هذه الأعمال، فضلاً عن دعمها لعمليات الاستعباد الجنسي⁽⁶⁴⁾. وعلى الرغم من بشاعة هذه الفيديوهات الدعائية، إلا أنها قد تشكل المفتاح نحو محاكمة المجموعة قضائياً من خلال إثبات نية الإبادة الجماعية، إذ ستكون عملية إثبات النية مع وجود الكثير من الأدلة التي تظهر على فعل الإبادة الجماعية زائفة عن الحاجة، ومع ذلك غالباً ما يشارك الكثير في عمليات القتل الجماعي إما بنية تدمير جماعة أخرى، وإما بدافع الانتقام بسبب الأوامر أو بسبب

الحروب، وبالمثل حتى حينما تكون هناك سياسة تستهدف على وجه التحديد مجموعة ما، فإن التمييز بين هدف التدمير أو التهجير يمكن أن يكون صعب التحديد، ويمكن أن تُعدَّ أعمال العنف والترهيب التي تهدف إلى تشريد الناس كنية لتدمير جماعة ما، وفي هذه الحالة فإنها تُعدُّ كجرائم ضد الإنسانية بدلاً من الإبادة الجماعية⁽⁶⁵⁾. وفي هذا السياق لا بد لنا من استعراض بعض أبرز الجرائم التي رصدتها بعثة الأمم المتحدة، والتي نفذها عناصر التنظيم وأثارت الرأي العام وهي⁽⁶⁶⁾:

جريمة الإعدام الجماعي:

وأبرزها «حادثة سبايكر» إذ قام تنظيم داعش بقتل ما بين 1500 إلى 1700 طالب متدرب في قاعدة سبايكر العسكرية بمحافظة صلاح الدين، منتصف حزيران ٢٠١٤م، رمياً بالرصاص، ورميت جثث بعضهم في نهر دجلة، ودفن آخرون بشكل جماعي.

قتل المعتقلين بطرق بشعة:

ومنها ما يلي:

- أ. الذبح: أساليب مختلفة اتبعتها عناصر التنظيم في عمليات قتل المعتقلين لديه، قد يكون الأكثر تنفيذاً بينها هو قطع الرأس، إذ نفذ هذا الحكم بعدد كبير وبشكل متواصل منذ فرض سيطرته على مناطق مختلفة في سوريا والعراق.
- ب. الحرق: في 31 آب 2015، قام عناصر تنظيم داعش بحرق أربعة عناصر من الحشد الشعبي بحسب ما أظهره شريط مصور نشره التنظيم. وفي شباط من نفس العام، نُفذ حكم الحرق بحق الطيار الأردني معاذ الكساسبة⁽⁶⁷⁾.
- ت. التفجير: وفي مشهد آخر أظهرته لقطات فيديو على موقع التنظيم، قيام عناصر التنظيم في حزيران 2015، بإعدام 166 عراقياً عن طريق ربطهم بحبل متفجرات وتفجيرهم بشكل جماعي، بتهمة التجسس لصالح القوات الأمنية، فضلاً عن قيام طفل في الرابعة يلقب «بالجهادي الصغير» بالضغط على زر لتفجير سيارة قيد فيها أربعة من الرجال اتهموا بالعمل لصالح بريطانيا ضد تنظيم داعش⁽⁶⁸⁾.

الوسائل المتاحة لمساءلة مرتكبي الجرائم الدولية الاشد خطورة:

ينطوي موضوع الملاحقة الجنائية لمرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة في العراق وسورية على أهمية خاصة للحيلولة دون تمكين الأشخاص- مرتكبي الانتهاكات الجسيمة- من الإفلات من المساءلة. وما من شك أنه لا غنى عن الملاحقات القضائية الوطنية لمنع الإفلات من العقاب، لكن الدول التي شهدت انتهاكات جسيمة وارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، غالباً ما تفتقر إلى الإرادة السياسية والقدرة على تنظيم مداولات جنائية، تتوافق مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة⁽⁶⁹⁾. وللوقوف على الوسائل المتاحة لمساءلة مرتكبي الجرائم الاشد خطورة، سوف يتناول البحث الآليات الدولية في المطلب الاول، كما يستعرض البحث الولاية القضائية في المطلب الثاني.

الآليات الدولية:

منذ دخول داعش وبحسب البيانات والشواهد والتوثيق الحكومية والإعلامية، ارتكب التنظيم الآلاف من الجرائم التي ترتقي إلى مستوى جرائم إبادة جماعية وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وهي

بحاجة إلى توثيق دولي، وبالتالي طلب العراق من الامم المتحدة التدخل وتقديم المساعدة للتحقيق وتوثيق الجرائم المرتكبة من قبل تنظيم داعش، وفي ذات الوقت اوفدت الامم المتحدة لجنة تحقيق مستقلة للعمل على جمع الأدلة عن الجرائم المرتكبة في سوريا. وبالتالي سوف نتناول في هذا المبحث المساعدة الدولية للتحقيق في جرائم داعش في العراق في الفرع الاول، كما نستعرض المساعدة الدولية للتحقيق في جرائم داعش في سوريا في الفرع الثاني وذلك وفقاً للاتى:

المساعدة الدولية للتحقيق في جرائم داعش في العراق:

وجه وزير الخارجية العراقي في اغسطس 2017م رسالة إلى الأمم المتحدة يطلب فيها مساعدتها لجمع الأدلة على الجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية داعش في العراق، وجاء في رسالة وزير خارجية العراق إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن جرائم داعش في العراق هي جرائم ضد الإنسانية ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة وفق القانون العراقي. وتم إنشاء فريق التحقيق بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2379 لسنة 2017م، ووفقاً لشروط انشاء هذا الفريق سيدعم المستشار الخاص للجهود الرامية إلى مساءلة داعش عن طريق جمع وحفظ وتخزين الأدلة علمائياً قد ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة جماعية ارتكبتها داعش في العراق، وتعزيز المساءلة على مثل هذه الجرائم في جميع أنحاء العالم، والعمل مع الناجين بما يتماشى والقوانين الوطنية ذات الصلة لضمان الإقرار الكامل بمصلحتهم في تحقيق المساءلة عن جرائم داعش. وبحسب القرار الأممي، فإن الأمين العام للأمم المتحدة يعين مستشاراً خاصاً لرئاسة الفريق الأممي الذي بدوره يعين فريقاً من الخبراء الدوليين، وسيتمد بقاؤهم لمدة عامين لإجراء التحقيقات بالتنسيق مع الحكومة العراقية، كما أنه من حق الحكومة العراقية في حال رأت أن المدة غير كافية، بأن تطلب تمديد فترة عمل الفريق، كما أن الفريق يقدم بشكل دوري كل 90 يوماً، تقريراً له أمام مجلس الأمن الدولي، للحدوث عن عملياته لتكون هناك مراجعة شاملة في الإجراءات التي اتخذها خلال فترة العمل. هذا بجانب أن للفريق صلاحية كاملة مستمدة من مجلس الأمن الدولي حول التحري والبحث والتوثيق للأفعال المرتكبة من قبل تنظيم الدولة الإسلامية بما لا يتعارض مع القوانين العراقية.

بجانب ذلك شكّلت الحكومة العراقية لجنة لمتابعة إعطاء التوصيات والتوصيفات والملاحظات حول عمل اللجنة الأممية، وأن تلك القرارات أفضت بأن يكون هناك فريق عراقي من الخبراء الوطنيين يعملون إلى جانب الفريق الأممي، وقد تم ترشح نحو 400 شخص للعمل مع هذا الفريق، ويتم إجراء المقابلات من قبل لجنة من رئاسة الوزراء لاختيار عدد منهم. ويشكل الفريق الوطني، وفقاً لقانون حقوق الإنسان والقوانين النافذة في الحكومة العراقية، وتنحصر اختصاصاتهم في التحقيقات الجنائية والمقابر الجماعية والطب العدلي والبحث والتحري، كما يقومون بجمع المعلومات وتوثيقها وأرشفتها في العراق. وإن دائرة الاختصاص الجغرافي لعمل اللجنة الدولية وفقاً للقرار ليس لها أي حدود نظراً لاحتمالية تسجيل متهمين بجرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، فإن من حق الفريق استخدام صلاحياته بالذهاب إلى أي دولة يراها تفيد لإكمال تحقيقاته، فمثلاً الجرائم التي حدثت ضد الإيزيديين، تمتد مساح الجرمية فيها حتى سوريا، كما وأن بعض الضحايا الناجين قد هاجروا إلى بلدان أخرى، لذا سيتم جلب المتهمين والمعاملة معهم وفق القوانين العراقية، وإذا لزم الأمر يتم جلبهم أمام السلطات العراقية، من أجل المحاكمة.

المساعدة الدولية للتحقيق في جرائم داعش في سوريا:

أنشئت لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية في 22 آب/أغسطس 2011 بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان 17/S-1 الذي اعتمد في دورته الاستثنائية السابعة عشرة وعُهد إليها بولاية التحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان منذ آذار/مارس 2011 في الجمهورية العربية السورية. وكلفت اللجنة أيضاً بالوقوف على الحقائق والظروف التي قد ترقى إلى هذه الانتهاكات والتحقيق في الجرائم التي ارتكبت وكذلك، حيثما أمكن، تحديد المسؤولين عنها بغية ضمان مساءلة مرتكبي هذه الانتهاكات، بما فيها الانتهاكات التي قد تشكل جرائم ضد الإنسانية. وقد مدد مجلس حقوق الإنسان مرارا ولاية اللجنة منذ ذلك الحين، وكان آخرها حتى 31 آذار / مارس 2018⁽⁷⁰⁾. وأصدرت اللجنة، منذ بداية عملها، أكثر من عشرين تقريراً والعديد من التحديثات الدورية، عرضت فيها انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في جميع أنحاء البلد واستندت فيها إلى مقابلات أجرتها مع أكثر من 6000 شاهد وضحية. واعتمد تحقيق اللجنة، في المقام الأول، على الروايات المباشرة لتأكيد الحوادث. وتم إجراء أكثر من ألف مقابلة حتى الآن وذلك، في الغالب، مع أشخاص في المخيمات والمستشفيات في البلدان المجاورة لسوريا. كما أُجريت مقابلات بالهاتف والسكايب مع ضحايا وشهود داخل البلد. وتستعرض اللجنة أيضاً الصور الفوتوغرافية، والتسجيلات المصورة، والصور المرسله عبر السواتل، وسجلات الطب الشرعي والسجلات الطبية، والتقارير الواردة من حكومات ومن مصادر غير حكومية، والدراسات التحليلية الأكاديمية، وتقارير الأمم المتحدة. وللتوصل إلى استنتاج، تشترط اللجنة أن يبلغ تأكيد الحوادث مستوى يوفر للجنة «أسباباً معقولة للاعتقاد» بأن هذه الحوادث قد وقعت على النحو المذكور⁽⁷¹⁾. وبعد وقت قصير من إنشاء اللجنة، عين رئيس مجلس حقوق الإنسان باولو سيرجيو بينهرو (البرازيل) وكارين كونينغ أبو زيد (الولايات المتحدة) وياكينارتورك (تركيا) للعمل باعتبارهم أعضاء اللجنة. (استقالت ياكينارتورك من المنصب في آذار/مارس 2012). وعقب تمديد ولاية اللجنة في أيلول/سبتمبر 2012، تم تعيين عضوين جديدين: كارلا ديل بونتي (سويسرا) وفيتيمونتاربهورن (تايلند). وقدم فيتيمونتاربهورن (تايلند) استقالته في عام 2016 عندما تم تعيينه كأول خبير مستقل للأمم المتحدة في مجال العنف والتمييز على أساس التوجه الجنسي والهوية الجنسية من قبل مجلس حقوق الإنسان⁽⁷²⁾.

الولاية القضائية العالمية:

يتعين تطبيق مبدأ الولاية القضائية العالمية في الحالات التي تعجز فيها الدولة عن التحقيق في الجرائم المرتكبة على أراضيها ومقاضاة مرتكبي هذه الجرائم، أو عند تقاعسها عن القيام بذلك، كأن تجنّب المتهمين بارتكاب الجرائم المثلّول أمام العدالة بمنحهم الحصانة والتغاضي عن أفعالهم. وفي مثل هذه الحالات يمكن إعمال مبدأ الولاية القضائية الدولية الذي يتيح للمحاكم الأجنبية، إجراء تحقيقات بالانتهاكات الجسيمة التي ترقى لمستوى جريمة الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب والتعذيب⁽⁷³⁾. إن الولاية القضائية العالمية مدمجة في متن القانون الدولي الإنساني؛ لدردع الانتهاكات الجسيمة ومعاقبة مرتكبيها. هذا وتتضمن اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والبروتوكول الأول الإضافي إليها لعام 1977، أحكاماً واضحة بشأن الإلتزام القضائي للدول، يتمثل بعملية البحث عن الأشخاص المشتبه في ارتكابهم

لهذه الانتهاكات أو التخطيط لها، أو إعطاء أوامر بارتكابها، إذ يتم تقديمهم إلى محاكمها فور معرفتها بوجودهم داخل أراضيها، بمعزل عن جنسياتهم وعن مكان حدوث الجريمة. وإن ممارسات الدول ساهمت أيضاً في ترسيخ قاعدة ذات قدر من الأهمية في القانون الدولي العرفي، يتسنى للدول بموجبها منح محاكمها الوطنية ولاية قضائية عالمية في ما يتعلق بجرائم الحرب، وبضمنها الانتهاكات الجسيمة للمادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف لعام 1949 والبروتوكول الثاني الإضافي لعام 1977، والجرائم المدرجة في متن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، سواء اقتصرت في النزاعات المسلحة الدولية أو غير الدولية⁽⁷⁴⁾.

إنشاء محكمة جنائية خاصة لجرائم داعش:

المحاكم الجنائية الدولية الخاصة مرتبطة بنشأة القانون الدولي المعاصر، حيث ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945 (محاكمات طوكيو ونورمبرج) للنظر بالجرائم الدولية الخطيرة، أي الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ثم تبعتها المحاكم الخاصة المنشأة خلال تسعينيات القرن الماضي؛ للنظر في الفظائع وأعمال القتل التي ارتكبت خلال النزاع في يوغوسلافيا السابقة ورواندا (المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الدولية المماثلة لها لرواندا، تيمور الشرقية، وسيراليون، وكومبوديا، لبنان)⁽⁷⁵⁾. وتعد المحاكم الجنائية الخاصة ذات طبيعة مؤقتة، وتقتصر ولايتها على النظر في الجرائم المرتكبة إبان نزاع محدد (رواندا، يوغوسلافيا، تيمور الشرقية وغيرها)، أو النظر في جريمة محددة (جريمة قتل رفيق الحريري في لبنان). وبموجب ميثاق الأمم المتحدة، فإن لمجلس الأمن الدولي صلاحية تشكيل المحاكم الخاصة، الأمر الذي أتاح إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة بمقتضى القرار رقم (808) لعام 1993؛ وقد أوكلت لها مهمة النظر في الانتهاكات الجسيمة على أراضي يوغوسلافيا السابقة ومحاكمة مرتكبيها. كذلك الأمر بما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا وفقاً لقرار رقم (955) لعام 1994م، فقد أوكلت لها مهمة تولى إجراءات التحقيق في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب التي ارتكبت في رواندا ومحاكمة مرتكبيها. ومؤخراً شهدنا إقامة المحكمة الخاصة بلبنان بموجب القرار رقم 1644؛ لمحاكمة الأشخاص المتهمين بتنفيذ اعتداء 14 شباط/فبراير 2005، والذي أدى إلى مقتل 22 شخصاً بمن فيهم رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري. وقد أصدر مجلس الأمن أكثر من قرار بشأن محاكمة مجرمي الحرب كما هو الحال بشأن قراره رقم 1593 الخاص بمحاكمة مجرمي الحرب في دارفور، وقراره رقم 1315 الخاص بمحاكمة مجرمي الحرب في سيراليون وغيرهما من القرارات.

يمكن لمجلس الأمن إعمال صلاحياته الناشئة عن ميثاق الأمم المتحدة واتخاذ قرار يقضي بإنشاء محكمة جنائية خاصة لمحاكمة عناصر تنظيم الدولة عن الأفعال المرتكبة في العراق وسوريا؛ بهدف النظر في الفظائع والانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها أطراف النزاع في العراق وسوريا ومحاكمة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. لكنه لإصدار قرار بهذا الشأن، يتعين توافر عاملين أساسيين هما: توافر الإرادة الدولية حول وجوب مساءلة مرتكبي الجرائم في العراق وسوريا، بجانب إجماع أعضاء مجلس الأمن الدائمين الخمسة حول هذا الأمر؛ لتجنب استخدام أي منها لحق النقض (الفيتو) وإفشال القرار، كما جرت عليه العادة منذ بدء النزاع من قبل روسيا والصين.

من المرجح أن إنشاء محكمة خاصة بجرائم داعش، لا بد أن يتخلله معوقات ومشاكل قد تنجم عن التأخير في إنشاء مؤسسة جديدة ومتكاملة مثل: محكمة رواندا الخاصة ومحكمة يوغوسلافيا السابقة الخاصة، فضلاً عن صعوبة وضع إطار عمل قانوني مناسب للمحكمة والعثور على مقرات لها، ثم مسألة توظيف عاملين مؤهلين وضمان تعاون الدول مع المحكمة، وهي أمور تتطلب وقتاً وكلفة كبيرة. ولذلك؛ فإنه من المفضل تحويل هذه الجرائم إلى المحكمة الجنائية الدولية بواسطة مجلس الأمن التي بمقدورها المباشرة بفتح تحقيقات بسرعة وبتكلفة اقل، بحكم أنها مؤسسة قائمة بالفعل وتمتلك اختصاص النظر في الانتهاكات الجسيمة لطرفي النزاع في سورية⁽⁷⁶⁾.

امكانية المحاكمة امام المحكمة الجنائية الدولية:

دخل ميثاق المحكمة الجنائية الدولية حيز النفاذ في تموز/يوليو 2002م، وللمحكمة صلاحية النظر في أربع أنواع من الجرائم الخطرة هي: جريمة الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب وجريمة العدوان⁽⁷⁷⁾. ولكي تمارس المحكمة اختصاصها، يتعين أن تحال الجريمة من قبل دولة طرف، أو يتصرف مجلس الأمن وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وبناءً عليه، يحق له أن يحيل إلى مدعي عام المحكمة، الملف المتضمن لحالة يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من الجرائم المنصوص عليها في نظام المحكمة، قد ارتكبت⁽⁷⁸⁾. وينص نظام المحكمة على جواز استخدام مجلس الأمن لصلاحية الإحالة، بصرف النظر عن كون الدولة عضواً في المحكمة من عدمه. وقد سبق لمجلس الأمن وأن استخدم هذه الصلاحية بمواجهة السودان، على أثر تسلمه تقرير لجنة التحقيق التي شكلها بمقتضى القرار رقم 1564 للتحقيق في الأوضاع بدارفور، إذ قرر المجلس بعد استلامه لتقرير اللجنة الصادر في كانون الثاني 2005، إحالة الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية، والتي قبلت بدورها هذه الإحالة من خلال إعلان مدعي عام المحكمة آنذاك عن الشروع في التحقيق في الجرائم المرتكبة في دارفور، وفي شباط/فبراير 2011 اصدر مجلس الأمن قراراً رقم 1970، طالب فيه مدعي عام المحكمة بفتح تحقيق خاص بالأوضاع الجارية على صعيد الجماهيرية العربية الليبية. وفي ذات السياق ذكرت كبيرة المدعين (فاتو بينسودا) في المحكمة الجنائية الدولية في 2015/4/8 انها غير مستعدة بعد لفتح تحقيق في الجرائم التي يتهم فيها تنظيم الدولة الاسلامية بارتكابها في العراق وسوريا ومن بينها جرائم الإبادة، لأنها لا تملك الصلاحيات القضائية للقيام بذلك، وذلك لان سوريا والعراق من الدول غير الموقعة على ميثاق روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية وهو ما يحرم المحكمة السلطة القضائية اللازمة، الا ان بإمكانها محاكمة عدد من الاف المقاتلين الاجانب في صفوف تنظيم الدولة الاسلامية الذين هم مواطنون في دول موقعة على الميثاق، هذا ودعت الأمم المتحدة لإحالة جرائم داعش إلى المحكمة الجنائية الدولية في 19 /3/ 2015، ودعا مكتب مجلس الأمن الدولي إلى "إحالة الأمر إلى المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الجنّة"، وكان مساعد الأمين العام للأمم المتحدة لحقوق الإنسان إيفان سيمونوفيتش أكد في 22 تشرين الاول 2014 أن حملة تنظيم داعش على الأقلية اليزيدية في العراق قد ترقى إبادة جماعية او ضد الإنسانية⁽⁷⁹⁾.

الخاتمة:

إن نشوء تنظيم داعش أدى الى حدوث تغيير في مفهوم الارهاب بشكله التقليدي، تغييراً يعزى على القانون الدولي الجنائي بمفهومه التقليدي مواجهته، انطلاقاً من حجم وقسوة الجرائم المرتكبة من ناحيه وكيفية مواجهتها وترتيب المسؤولية على مرتكبيها من ناحية اخرى، هذا وقد تم تصنيف تنظيم داعش على انه تنظيم ارهابي وتم ادراجه ضمن لائحة التنظيمات الإرهابية لكل من الامم المتحدة والاتحاد الاوربي والعديد من الدول، واكد مجلس الأمن الدولي في قراره المرقم 2379 الصادر في 21 ايلول 2017 على ان هذا التنظيم هو تنظيم ارهابي يشكل خطراً عالمياً وتهديداً للسلم والامن الدوليين لما يقوم به من اعمال ارهابية. ولعل اهم اسباب استمرار هذا التنظيم هو مكنته الاقتصادية اذ صنف بأنه من اغنالتنظيمات الارهابية، حيث عملت عصابات داعش على نهب ثروات المناطق التي سيطرت عليها. ونظراً لخطورة الجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش في العراق وسوريا كان لابد من تسليط الضوء على هذه الافعال والجرائم وذلك الحيلولة دون افلاتهم من العقاب، فاشاعة الافعال الجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش استدعى محاربتها بكل الطرق، بالرغم من وقوف السيادة الوطنية كعائق أمام التتبع وردع هذه الجرائم، كما أن الكثير من الإعتبارات استدعت خروج هذه الجرائم من زمرة الجرائم العادية، حتى تستطيع الآليات المكرسة لمجابهتها.

بعد هذا الاستعراض السريع للتكيف القانوني للجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش في العراق وسوريا نود ان ندرج مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات:

النتائج:

1. ان النزاع المسلح بين القوات العراقية وتنظيم داعش يندرج ضمن إطار النزاع المسلح غير الدولي، وبالتالي فإن القانون الجنائي العراقي هو القانون الواجب التطبيق على الجرائم المرتكبة من قبل ذلك التنظيم.
2. منذ اندلاع النزاع المسلح مع تنظيم داعش، فقد ارتكب العديد من الجرائم والتي تندرج ضمن جرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، والتي تعد تطوراً خطيراً في مسار الجرائم المرتكبة من قبل الجماعات المسلحة.
3. ان الجرائم المرتكبة على ارض العراق وسوريا من قبل هذا التنظيم هي جرائم دولية تندرج ضمن احكام المواد 6 و 7 و 8 من النظام الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

التوصيات:

1. ضرورة العمل على احالة مجلس الامن ملف الجرائم المرتكبة من قبل تنظيم الدولة الاسلامية الى المحكمة الجنائية الدولية تحت الفصل السابع باعتبار ان جنسية معظم المجرمين من دول موقعة على اتفاق روما المنشئ للمحكمة.
2. دعوة الحكومتين العراقية والسورية للانضمام إلى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998م لمحكمة مرتكبي الجرائم الدولية التي وقعت داخل إقليم الدولة العراقية والسورية، والتي تُعد من جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.
3. توصي الدراسة السلطات في دولتي العراق وسوريا بقبول اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بشأن التحقيق ومحاكمة عناصر تنظيم داعش المتهمه بارتكاب الجرائم الدولية التي تدخل ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.
4. ضرورة تعاون السلطات العراقية مع السلطات الدولية في جمع الادلة وضمان مسألة المجرمين في ضوء قرار مجلس الامن رقم 2379 لسنة 2017م.

المصادر والمراجع:

- (1) رائد الحامد، 2014م، المرتزقة في العراق، مركز بغداد للدراسات الانسانية والاستشارات، بغداد، العراق، ص 7.
- (2) فريجة محمد هشام، دور القضاء الجنائي الدولي في مكافحة الجريمة الدولية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الحقوق، تخصص قانون دولي جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014م، ص 22.
- (3) صلاح الدين عامر، تطور مفهوم جرائم الحرب، من كتاب شريف عتلم، مرجع سابق، ص 104.
- (4) عبد الواحد محمد الفار، الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2007م، ص 218.
- (5) ميثم محمد، التوصيف القانوني لجرائم تنظيم داعش، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الاول، السنة العاشرة، 2018م، ص 488.
- (6) محمود شريف البسيوني، المحكمة الجنائية الدولية مدخل لدراسة أحكام وآليات الإنفاذ الوطني للنظام الأساسي، مرجع سابق، ص 33.
- (7) التقرير الاول عن أنشطة فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المسائلة عن الجرائم المرتكبة من جانب تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام، مقدم الى مجلس الامن، بتاريخ 16 نوفمبر 2018م، ص 5.
- (8) التقرير الاول عن أنشطة فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المسائلة عن الجرائم المرتكبة من جانب تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام، المرجع السابق، ص 6.
- (9) هي وكالة تابعة للاتحاد الاوروي (EU) تتعاون قضائياً في المسائل الجنائية، ومقرها لاهاي بهولاندا.
- (10) أعلام الاتحاد الأوروبي في بروكسل، هيئة قضائية أوروبية تدعو لملاحقة مقاتلي «داعش» بارتكاب جرائم حرب، أرشيفية رويترز، لاهاي، «الشرق الأوسط أونلاين، السبت 1 شوال 1441 هـ الموافق 23 مايو 2020م.
- (11) أحمد إشراقية، تصنيف النزاعات المسلحة بين كفاية النص والحاجة إلى التعديل، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر المنعقد في جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الأردن، في ٧ آذار ٢٠١٦ ، ص 5.
- (12) مازن شندب، داعش، ماهيته، نشأته ارهابه ، اهدافه، واستراتيجيته ، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان، 2014م، ص 128.
- (13) هشام الهاشمي، عالم داعش، تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام ، دار الحكمة للنشر، لندن ودار بابل، الطبعة الاولى، 2015م، ص 32.
- (14) تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، بعنوان: حكم الرُعب الحياة في ظل الدولة الإسلامية في العراق والشام في سوريا، الأمم المتحدة، 14 نوفمبر 2014م، ص 8.
- (15) الآء ناصر حسين، ونبراس ابراهيم مسلم، المسؤولية الجنائية الدولية عن جرائم عصابات داعش الارهابية، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، العدد الخاص لبحوث مؤتمر فرع القانون الجنائي المنعقد تحت عنوان: نحو سياسة جزائية معاصرة تجاه الجرائم الارهابية، في الفترة من 22 - 23 نوفمبر 2017م.

- (16) تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، المرجع السابق، ص 11.
- (17) تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، المرجع السابق، ص 14.
- (18) إذ ذُكرت في ديباجة إتفاقية لاهاي لسنة 1907م، وفي قرارات مؤتمر الدول الأمريكية المنعقد في ريو دي جانيرو سنة 1902م، بالإضافة إلى معاهدة سيفر سنة 1920م التي التزمت تركيا بمقتضاها بأن تُسلم كل المسؤولين عن القتل الجماعي وخاصة قتل الأرمن الذي دبر له على إقليمها خلال الحرب العالمية الأولى، إلى الدول المتحالفة.
- (19) ينظر: أحمد عبد الحكيم عثمان، الجرائم الدولية في ضوء القانون الدولي الجنائي والشريعة الإسلامية، دار الكتب القانونية، مصر، 2009م، ص 1.
- (20) تنص المادة (5) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998م، على: «... للمحكمة بموجب هذا النظام الأساسي إختصاص النظر في الجرائم التالية: ب- الجرائم ضد الإنسانية...».
- (21) تنص المادة (4) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على: «لا يجوز إسترقاق أو إستعباد أي شخص، ويحظر الإسترقاق وتجارة الرقيق بكافة أوضاعهما». كما تنص المادة (5) منه على: «لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحاطة بالكرامة». كذلك تنص المادة (9) منه على: «لا يجوز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً». وأيضاً تنص المادة (12) منه على: «لا يعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لحملات على شرفه وسمعته...».
- (22) عمراوي مارية، علاقة المحكمة الجنائية الدولية بالأنظمة القضائية الوطنية، مذكرة الماجستير في العلوم الجنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية تونس، 2011م، ص 29.
- (23) صدقي عبد الرحيم، القانون الدولي الجنائي نحو تنظيم جنائي عالمي، دراسة المفهوم- الإختصاص- الجريمة- العقوبة والقضاء، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1996م، ص 214.
- (24) سهيل الفتلاوي، القضاء الدولي الجنائي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2011م، ص 132.
- (25) عبد العزيز بن صقر الرمادي، الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999م، ص 128.
- (26) محمود صالح العادلي، الجريمة الدولية، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009م، ص 186.
- (27) صدقي عبد الرحيم، القانون الدولي الجنائي نحو تنظيم جنائي عالمي، مرجع سابق، ص 216.
- (28) حيدر عبد الرازق حميد، تطور القضاء الدولي الجنائي، دار الكتب القانونية، المحلة الكبرى، مصر، 2008م، ص 213.
- (29) خليل حسين، الجرائم والمحاكم في القانون الدولي الجنائي، المسؤولية الجنائية للرؤساء والأفراد، دار المنهل اللبنانية للطباعة والنشر، بيروت، 2009م، ص 79.
- (30) محمود شريف البسيوني، المحكمة الجنائية الدولية مدخل لدراسة أحكام وآليات الإنفاذ الوطني للنظام الأساسي، مرجع سابق، ص 30.

(31) محمد منصور الصاوي، أحكام القانون الدولي المتعلقة بمكافحة الجرائم ذات الطبيعة الدولية دراسة في القانون الدولي الاجتماعي في مجال مكافحة الجرائم الدولية للمخدرات وإبادة الأجناس واختطاف الطائرات وجرائم أخرى، أول دراسة عربية لمنظمة الشرطة الدولية الأنتربول، دار المطبوعات الجامعية أمام كلية الحقوق، الإسكندرية، 9199، ص 12.

(32) بينت الفقرة (2) من المادة (7) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998م، معاني بعض صور الجرائم ضد الإنسانية، إذ جاء فيها: «لغرض الفقرة (1):

أ- تعني عبارة "هجوم موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين" نهجا سلوكيا يتضمن الارتكاب المتكرر للأفعال المشار إليها في الفقرة (1) ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، عملاً لسياسة دولة أو منظمة تقضي بارتكاب هذا الهجوم أو تعزيزاً لهذه السياسة؛

ب- تشمل "الإبادة" عمل أو فرض أحوال معيشية من بينها الحرمان من الحصول على الطعام والدواء بقصد إهلاك جزء من السكان؛

ج- يعني "الاسترقاق" ممارسة أي من السلطات المترتبة على حق الملكية، أو هذه السلطات جميعاً، على شخص، بما في ذلك ممارسة هذه السلطات في سبيل الاتجار بالأشخاص ولاسيما النساء والأطفال؛

د- يعني "إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان" نقل الأشخاص المهينين قسراً من المنطقة التي يوجدون فيها بصفة مشروعة بالطرد أو بأي فعل آخر دون مبررات يسمح بها القانون الدولي؛

هـ- يعني "التعذيب" تعمد إلحاق ألم شديد أو معاناة شديدة، سواء بدنياً أو عقلياً، بشخص موجود تحت إشراف المتهم أو سيطرته. ولكن لا يشمل التعذيب أي ألم أو معاناة ينجمان فحسب عن عقوبات قانونية أو يكونان جزءاً منها أو نتيجة لها؛

(33) و- يعني "الحمل القسري" إكراه المرأة على الحمل قسراً أو على الولادة غير المشروعة بقصد التأثير على التكوين العرقي لأية مجموعة من السكان أو ارتكاب انتهاكات خطيرة أخرى للقانون الدولي ولا يجوز بأي حال تفسير هذا التعريف على نحو يمس القوانين الوطنية المتعلقة بالحمل؛

ز- يعني "الاضطهاد" حرمان جماعة من السكان أو مجموع السكان حرماناً متعمداً وشديداً من الحقوق الأساسية بما يخالف القانون الدولي، وذلك بسبب هوية الجماعة أو المجموع؛

ح- تعني "جريمة الفصل العنصري" أية أفعال لا إنسانية تماثل في طابعها الأفعال المشار إليها في الفقرة (1) وترتكب في سياق نظام مؤسس قوامه الاضطهاد المنهجي والسيطرة المنهجي من جانب جماعة عرقية واحدة إزاء جماعة أو جماعات عرقية أخرى وترتكب بنية الإبقاء على ذلك النظام.

ط- يعني "الاختفاء القسري للأشخاص" إلقاء القبض على أي شخص أو احتجازهم أو اختطافهم من قبل دولة أو منظمة سياسية، أو بإذن أو دعم منها لهذا الفعل أو بسكوتها عليه. ثم رفضها الإقرار بحرمان هؤلاء الأشخاص من حريتهم أو إعطاء معلومات عن مصيرهم أو عن أماكن وجودهم، بهدف حرمانهم من حماية القانون لفترة زمنية طويلة؛

(34) لغرض هذا النظام الأساسي، من المفهوم أن تعبير "نوع الجنس" يشير إلى الجنسين، الذكر والأنثى، في إطار المجتمع، ولا يشير تعبير نوع الجنس إلى أي معنى آخر يخالف ذلك.

- (35) زياد عيتاني، المحكمة الجنائية الدولية وتطور القانون الدولي الجنائي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009م، ص 21.
- (36) تقرير حول حماية المدنيين في النزاع المسلح في العراق: ١١ أيلول - ١٠ كانون الأول ٢٠١٤ صادر عن مكتب حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)، ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ص 9.
- (37) علي قيس، هذه هي الجرائم التي إرتكبها داعش حتى اليوم، بحث منشور على شبكة الإنترنت في الموقع
- (38) <http://www.irfaasawtak.com> تاريخ الدخول: 2/2/2021م.
- (39) إرغام أي أسير حرب أو أي شخص مشمول بالحماية على الخدمة في صفوف قوات دولة معادية.
- (40) غوين داير، فوبيا داعش وأخواتها، ترجمة رامي طوقان، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2015م، ص 87.
- (41) تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، بعنوان: حكم الرُعب الحياة في ظل الدولة الإسلامية في العراق والشام في سوريا، الأمم المتحدة، 14 نوفمبر 2014م، ص 2.
- (42) تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، المرجع السابق، ص 4.
- (43) تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، المرجع السابق، ص 7.
- (44) غوين داير، فوبيا داعش وأخواتها، ترجمة رامي طوقان، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2015م، ص 87.
- (45) تقرير: مقاضاة اعضاء تنظيم (داعش)، تقديم المشورة للحكومة العراقية حول الإعداد للمحاكمة بتهمة الإبادة الجماعية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، قسم الابحاث، سبتمبر 2016م، العراق، ص 4.
- (46) أيمن سلامة، المسؤولية الدولية عن إرتكاب جريمة الإبادة الجماعية، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٢١.
- (47) عبد الفتاح بيومي حجازي، المحكمة الجنائية الدولية دراسة متخصصة في القانون الجنائي الدولي النظرية العامة للجريمة الجنائية الدولية نظرية الاختصاص القضائي للمحكمة، دار الكتب القانونية- دار شتات والبرمجيات، مصر المحلة الكبرى، 2007م، ص 53.
- (48) علي يوسف شكري، القضاء الجنائي الدولي في عالم متغير، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008م، ص 48.
- (49) عباس هاشم السعدي، مسؤولية الفرد الجنائية عن الجريمة الدولية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003م، ص 85.
- (50) محمد ماهر، جريمة الإبادة، من كتاب شريف عتلم، مرجع سابق، ص 99.
- (51) طارق أحمد الوليد، منع جريمة إبادة الجنس البشري والمعاقبة عليها في القانون الدولي الجنائي، دار النهضة العربية، القاهرة، ط 1، 2010م، ص ١١.
- (52) وهو الأمر الذي أكدت عليه غرفة الإستئناف بمحكمة يوغسلافيا في رفضها للحكم الصادر ضد يليديتش.

- (53) حامد سيد محمد حامد، تطور مفهوم جرائم الإبادة الجماعية في نطاق المحكمة الجنائية الدولية، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠١١، ص ٢.
- (54) Werle/Jessberger, Principles of International Criminal Law, Oxford, Oxford University Press, 2014, pp. 558/559-.
- (55) Islamic State releases more than 200 captive Yazidis in Iraq”, Reuters, 08-April-2015, <<http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-iraq-yazidis-idUSKBN0MZ19220150408>>, [Accessed 15-July-2016].
- (56) Islamic State ‘releases Assyrian Christian Hostages’”, BBC, 22-February-2016, <<http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-35630196>>, [Accessed 15-July-2016].
- (57) مارية عمراوي، ردع الجرائم الدولية بين القضاء الدولي والقضاء الوطني، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الحقوق تخصص علوم جنائية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016، ص 46.
- (58) (أ) قتل أعضاء من الجماعة، (ب) إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بأعضاء الجماعة، (ج) إخضاع الجماعة عمداً لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً، (د) فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة، (هـ) نقل الأطفال عنوةً إلى جماعات أخرى.
- (59) Werle/Jessberger, Principles of International Criminal Law, Oxford, Oxford University Press, 2014, p. 558.
- (60) Ibid, p. 210.
- (61) Rapport de la Commission préparatoire de la CPI 1998, unprojet du Statut et du Document final de Doc N° A/conf1832//Add 01.P11.
- (62) قيدا نجيب حمد، المحكمة الجنائية الدولية نحو العدالة الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006م، ص 148.
- (63) تعد هذه الأفعال انتهاكاً صارخاً لكل المعاهدات والمواثيق وبخاصة المادة (23) من الاتفاقية الدولية لحقوق السياسية والمدنية التي نصت على: «يعترف بحق الرجال والنساء الذين في سن الزواج، بالزواج وتكوين الأسرة».
- (64) عبد الوهاب حومد، الإجماع الدولي، مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة الأولى، 1978م، ص 213.
- (65) علي قيس، هذه هي الجرائم التي إرتكبتها داعش حتى اليوم، بحث منشور على شبكة الإنترنت في الموقع <http://www.irfaasawtak.com> تاريخ الدخول: 2021 / 2 / 2م.
- (66) التقرير الثالث عن أنشطة فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المسائلة عن الجرائم المرتكبة من جانب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، مقدم الى مجلس الامن، بتاريخ 13 نوفمبر 2019م، ص 6.

- (67) تقرير: مقاضاة اعضاء تنظيم (داعش)، تقديم المشورة للحكومة العراقية حول الإعداد للمحاكمة بتهمة الإبادة الجماعية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، قسم الأبحاث، سبتمبر 2016م، العراق، ص 4.
- (68) Robert Spencer, "Islamic State murders 19 girls for refusing sex with jihadis, peddles sex slaves like 'barrels of petrol'", Jihad Watch, 06-August-2015, <<https://www.jihadwatch.org/201508//islamic-state-murders-19-girls-for-refusing-sex-with-jihadis-peddles-sex-slaves-like-barrels-of-petrol>>, [Accessed 14-July-2016].
- (69) Antonio Cassese, Guido Acquaviva, Mary Fan, Alex Whiting, International Criminal Law: Cases & Commentary, Oxford, Oxford University Press, 2013, p.209.
- (70) لطيفة حميد محمد، جريمة الإبادة الجماعية، مجلة كلية الحقوق، جامعة النهدين، مجلد (٧)، عدد (١١) شباط، 2015م، ص 91.
- (71) باتريك كوكبيرن، داعش، عودة الجهاديين، دار الساقى للنشر، بيروت لبنان، الطبعة الاولى ، 2015، ص 134.
- (72) رواد سليقة، الجرائم الإرهابية الدولية في حقّ القومية الأيزيدية في ضوء المساءلة أمام المحكمة الجنائية الدولية، مجلة الأمن العام، العدد (68)، أيار 2019م، ص 23.
- (73) Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic: Rule of Terror: Living under ISIS in Syria.
- (74) سورية: العدالة الجنائية على الجرائم الجسيمة في القانون الدولي، هيومن رايتس ووتش، 2013، ص 6.
- (75) لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، نبذة تعريفية عن اللجنة، مجلس حقوق الانسان، الامم المتحدة.
- (76) اخبار الامم المتحدة، www.orgK.un.news.www، تاريخ الاطلاع: 12 يناير 2021م.
- (77) لمعرفة المزيد عن الولاية القضائية الدولية، المركز الفلسطيني لحقوق الانسان.
- (78) Available at: http://www.pchrgaza.org/portal/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=6116:201024-00-07-21-01-&catid=120:200928-36-09-29-12-&Itemid=214
- (79) اللجنة الدولية للصليب الأحمر، نطاق مبدأ الولاية القضائية الدولية.
- (80) Available at: <https://www.icrc.org/ara/resources/documents/statement/2012/united-nations-universal-jurisdiction-statement-201218-10-.htm>
- (81) المحاكم الخاصة، نظرة عامة. اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
- (82) Available at : <https://www.icrc.org/ara/war-and-law/international-criminal-jurisdiction/ad-hoc-tribunals/overview-ad-hoc-tribunals.htm>.
- (83) سورية: العدالة الجنائية على الجرائم الجسيمة في القانون الدولي، هيومن رايتس ووتش، 2013، ص 6.

(84)الرحباني، ليلي نقولا، التدخل الدولي، مفهوم في طور التبدل، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011، ص 23.

(85)المادة (13) من نظام روما الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

(86)عبد القادر القيسي، النائب الحكيم وقرار مجلس النواب بإحالة جرائم داعش للمحكمة الجنائية العراقية، مجلة البيان، العدد 123، الأحد 26 نيسان/أبريل 2015م.